الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.4/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
3 December 2012
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار
وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
الدورة الأولى
جنيف، ٢٨-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية

مذكرة أعدّتها أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تشكل الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والأقاليمي سمةً هامةً من سمات المشهد الاقتصادي الحالي وتؤثر أيضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتبحث هذه المذكرة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء مجموعة مختارة من الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي والأقاليمي والتي تشارك فيها مناطق نامية واقتصادات انتقالية شتى. وتقترح المذكرة إطاراً مفاهيمياً لمواصلة العمل التحليلي في هذا المجال، وتطرح عدداً من الأسئلة لينظر فيها الخبراء فيما يتعلق بالتوصيات السياساتية التي يمكن أن تزيد من تكثيف العلاقة المتبادلة بين التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية المستدامة.

الرجاء إعادة الاستعمال

وتمثل المذكرة عملاً بحثياً جارياً، وستُحدَّث من خلال أعمال الدورة الأولى لاجتماع الخبراء هذا المتعدد السنوات وأعمال أخرى. ونظراً إلى القيود المفروضة على البحث وعلى طول الوثائق، لا تتناول هذه المذكرة المسائل المتصلة بالتأثير الإنمائي الناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوده التكامل الإقليمي.

وشمل الفرعان المتعلقان بشرق وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا مساهمات مقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولاً – إطار مفاهيمي ٥

ثانياً – الاستنتاجات الرئيسية بحسب المنطقة ٨

١- أفريقيا ٨

٢- شرق وجنوب شرق آسيا ١٢

٣- جنوب آسيا ١٥

٤- غرب آسيا ١٧

٥- أمريكا اللاتينية والكاريبي ٢٠

٦- الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ٢٣

٧- المجموعات الأقاليمية ٢٦

ثالثاً – قضايا للمناقشة ٢٨

مقدمة

١- تشهد كل مناطق العالم جهوداً كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، تشارك فيها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. ويمكن أن تؤدي هذه الجهود في مجملها إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب، من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تحرير التجارة والاستثمار وتكامل الأسواق، ومن خلال تنسيق الأطر السياساتية العامة، بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار، في البلدان المشاركة، ومن خلال التعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي.

٢- ويؤدي عدم إحراز تقدم في التعاون المتعدد الأطراف في مجالي التجارة والاستثمار إلى التركيز مجدداً على جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي في العديد من المناطق. وتشكل الاتفاقات التجارية الإقليمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية الآليتين الرئيسيتين لتحقيق هذا التكامل. وحتى نهاية عام ٢٠١١، كانت منظمة التجارة العالمية قد أخطرت بوجود ٢٢١ اتفاقاً تجارياً إقليمياً ساري المفعول. وتنشأ أيضاً اتفاقات إقليمية للاستثمار، مثل اتفاق الاستثمار الخاص برابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأحكامٌ تتعلق بالاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة وغيرها من المعاهدات. وتهدف هذه الاتفاقات إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة ومن داخلها بوضع نظام مشترك لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر أو سوق متكاملة واحدة للتجارة والاستثمار.

٣- وتشير تجربة المجموعات الإقليمية الراسخة والناجحة مثل الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يتيح دفعة قوية لروابط الاستثمار العابر للحدود داخل المنطقة الواحدة. وقد أثبت التوسع التدريجي للاتحاد الأوروبي أيضاً أن ذلك التكامل يدعم النمو الصناعي، من خلال نقل الإنتاج إلى بلدان أقل تكلفة والتخصص الإقليمي في الإنتاج. ومع ذلك، تبيّن حتى الآن أن هذه الأنماط بعيدة المنال إلى حد كبير فيما يخص المجموعات الإقليمية للبلدان النامية.

٤- وتقترح هذه المذكرة في البداية إطاراً تحليلياً لدراسة العلاقة بين التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر. في ظل الصعوبات التي تواجه تحديد العلاقات السببية والمشاكل المتعلقة بتوافر البيانات، تبحث المذكرة التطورات التي شهدتها مبادرات التكامل الإقليمي الرئيسية من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتناول المذكرة أيضاً حالات قليلة من التكامل الأقاليمي الذي يشمل قارتين أو أكثر. وتختتم المذكرة بطرح بعض الأسئلة ليتناولها الخبراء بالمناقشة، ومنها ما يخص صلاحية الإطار المفاهيمي ومدى قابليته للتطبيق في البحث في هذا المجال مستقبلاً.

أولاً- إطار مفاهيمي

٥- يؤدي التعاون الإقليمي إلى خلق الاستثمار، وتحويل اتجاهه أحياناً، من خلال إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة. وتفضي جهود التكامل الإقليمي عموماً إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب. ويتحقق ذلك نتيجة للأثرُ غير المباشر المترتب على تحرير التجارة وتكامل الأسواق، والجهودُ الرامية إلى تنسيق الأطر السياساتية العامة في البلدان المشاركة، بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار (الحماية والتحرير)، والتعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي (الجدول ١).

الجدول ١

آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر

الآليات	*الآثار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة*	*الآثار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من خارج المنطقة*
الأحكام المتعلقة بتحرير الاستثمار و/أو حمايته في الاتفاقات الإقليمية	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الإقليميين بذاتهم، بمن فيهم المستثمرون الموجودون من بلدان ثالثة من خارج المنطقة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حالياً داخل المنطقة
الأحكام المتعلقة بتكامل التجارة والأسواق في الاتفاقات الإقليمية	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفية الاستثمار	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق، بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالمية
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقات الإقليمية	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية (مثل الهياكل الأساسية أو البحث والتطوير) نتيجة للاتفاقات الإقليمية أو كعنصر أساسي فيها	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار

المصدر: الأونكتاد.

ملحوظة: هذه الآليات والآثار ليست متنافية.

٦- ويمكن أن يتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان المنطقة الواحدة نتيجة لرفع القيود المفروضة على الاستثمارات (مثل تحرير الاستثمار في صناعات معينة) أو تقليص تكاليف المعاملات (الناتج مثلاً عن إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء أو تقارب نظم

السياسات). ويمكن أن يتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة نتيجة لاتساع حجم السوق، وهذا عامل هام خصوصاً بالنسبة إلى المجموعات الإقليمية التي تضم اقتصادات صغيرة، أو نتيجة للآثار المترتبة على إحلال الواردات، في الحالات التي ينطوي فيها التكامل الاقتصادي الإقليمي على حواجز خارجية أمام التجارة (فيُلجأ إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتفادي التعريفات الجمركية). ويمكن أن يتزايد الاستثمار من خارج المنطقة أيضاً نتيجة تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار على المستوى الإقليمي.

٧- ويؤثر التكامل الإقليمي أيضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جراء قيام الشركات عبر الوطنية بترشيد مرافق الإنتاج داخل المنطقة، نظراً لاستفادتها من انخفاض تكاليف التجارة داخل المنطقة. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو إلى تحويل اتجاه الاستثمار عندما يسمح تخفيض الحواجز التجارية، مثلاً، باستفادة بعض الشركات من وفورات الحجم بتركيز أنشطتها على الصعيد الوطني والعمل في أسواق إقليمية أوسع نطاقاً في الوقت ذاته.

٨- وتشمل العوامل التي تؤثر في اتجاه هذه الآثار ودرجتها شكل وقوة تكامل الأسواق، والسياق الصناعي على المستويين الوطني والإقليمي، وخصائص الشركات المعنية. ويتوقف التأثير أيضاً على كيفية تأثير الترتيبات المؤسسية على قرارات الشركات بشأن الاستثمارات والعمليات الدولية. ويتوقف التأثير النهائي أيضاً على الإطار الزمني للتحليل. ففي عام ٢٠٠٨ مثلاً، أشار استقصاء أجرته وزارة التجارة والاقتصاد للشركات اليابانية عبر الوطنية إلى أن أقل من ١٠ في المائة من الشركات كانت تتوقع أن تؤثر مخططات التكامل الإقليمي تأثيراً كبيراً في تقسيمها الدولي للعمل أو الإنتاج، بينما توقع ضعف تلك النسبة أن يستفيد من توسع أسواق التصدير. ومع ذلك، فحتى منتصف عام ٢٠١٢، كانت اليابان قد أبرمت ١٣ اتفاقاً للتجارة الحرة.

٩- ويبدو من التجربة أن تأثير التكامل الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل المنطقة ومن خارجها يتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب المناطق. فحصة المجموعات الإقليمية النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد أقل بكثير من حصة المجموعات الإقليمية المتقدمة (أي الاتحاد الأوروبي) (الجدول ٢).

الجدول ٢

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل المنطقة ومن خارجها في مجموعات إقليمية مختارة

(ببلايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة	الفترة	(ببلايين الدولارات)			(الحصة من المجموع بالنسبة المئوية)	
		المجموع[أ]	داخل المنطقة	خارج المنطقة	داخل المنطقة	خارج المنطقة
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**١٧,٩**	٠,٢	١٧,٧	١	٩٩
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٣٤,٠**	٢,٦	٣١,٤	٨	٩٢
جماعة شرق أفريقيا	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٢,٣**	٠,٠	٢,٣	٢	٩٨
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٩,٩**	١,٤	٨,٥	١٤	٨٦
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٢٣,٣**	١,٠	٢٢,٣	٤	٩٦
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٣٢,٠**	٣,٢	٢٨,٨	١٠	٩٠
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٥٨,٢**	٦,٣	٥٢,٠	١١	٨٩
	٢٠٠٩-٢٠١١	**١١٧,٤**	١٤,٤	١٠٣,٠	١٢	٨٨
رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٣٩,٧**	٠,٨	٣٨,٩	٢	٩٨
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٧١,٦**	٢,٠	٦٩,٦	٣	٩٧
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٤٣,٠**	٧,٠	٣٦,٠	١٦	٨٤
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٤٧,٩**	١١,٢	٣٦,٧	٢٣	٧٧
السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٤٢,١**	١,٦	٤٠,٥	٤	٩٦
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٧١,٣**	١,٥	٦٩,٨	٢	٩٨
اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٤,١**	٠,٠	٤,١	١	٩٩
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٤,٤**	٠,١	٤,٣	٢	٩٨
منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٤٢٥,٨**	٢٥٨,٧	١٦٧,١	٦١	٣٩
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٥٩٦,٤**	٣٤٤,٢	٢٥٢,٢	٥٨	٤٢
الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٣-٢٠٠٥	**٣٢٥,٧**	١٦١,٢	١٦٤,٥	٥٠	٥٠
	٢٠٠٩-٢٠١١	**٣١٠,٥**	١٢٩,٢	١٨١,٣	٤٢	٥٨

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الخاصة بعمليات اندماج الشركات واحتيازها عبر الحدود، ومعلومات مستقاة من Financial Times Ltd, FDI Markets (www.fdimarkets.com) فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة.

ملاحظة: تشير البيانات إلى مجموع قيمة عمليات اندماج الشركات واحتيازها عبر الحدود ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة. وتشير البيانات المتعلقة بقيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة إلى المبالغ المقدرة من الاستثمارات الرأسمالية.

(أ) المتوسط السنوي لثلاث سنوات.

١٠- ورغم أنه يمكن إلى حد ما دراسة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء جهود التكامل الإقليمي، من الصعب للغاية تحديد العلاقة السببية بينهما. ومن البديهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمجموعة من العوامل تتجاوز تشكيل التكتلات الإقليمية. وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بين بلدان المنطقة الواحدة تسهم أيضاً في التكامل الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإجراء تحليل قاطع لتأثير التكامل الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب بيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية وبيانات قطاعية تفصيلية. وهذه البيانات غير متاحة لدى معظم المناطق النامية. وعليه، فالتحليل الوارد في هذه المذكرة يعتمد على بيانات كلية للاستثمار الأجنبي المباشر أو بيانات مختارة فقط.

ثانياً- الاستنتاجات الرئيسية بحسب المنطقة

١- أفريقيا

١١- شكل اعتماد خطة عمل لاغوس في عام ١٩٨٠ بداية دفعة جديدة نحو تعزيز التعاون في جميع أنحاء القارة. وشجعت الخطة على اتباع نهج إقليمي لزيادة التنمية الاقتصادية، ما أدى في فترة الثمانينات والتسعينات إلى انتشار منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية في القارة. وأُسست معظم هذه المنظمات السبع عشرة القائمة حالياً خلال العقدين المذكورين (الشكل ١). ونتيجةً لارتفاع عدد منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، أصبحت عدة بلدان أفريقية أعضاء في أكثر من مجموعة. وتكتفي ثلاثة بلدان فقط (هي الجزائر والرأس الأخضر وموزامبيق) بعضوية منظمة واحدة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، بينما تتوزع البلدان الأخرى على النحو التالي: ١٤ بلداً عضواً في مجموعتين، و١٩ بلداً عضواً في ثلاث مجموعات، و١٦ بلداً عضواً في أربع مجموعات، وبلد واحد (كوت ديفوار) عضو في خمس مجموعات. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت البلدان الأفريقية ١٩ اتفاقاً تجارياً إقليمياً مع اقتصادات من خارج القارة.

١٢- ورغم كثرة مبادرات التكامل الإقليمي، ظل تأثيرها في توليد مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أو جذبه محدوداً بوجه عام. والتركيز على المعالم الأساسية في مسار خمس من أهم منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، باستخدام أسلوب بسيط يتمثل في مقارنة متوسط النسبة المئوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، يبين أن هذا الاستثمار لم يكن ثابتاً في معظم الحالات، بل تراجع في حالات معينة - مثل إنشاء منطقة الاستثمار المشترك التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - (الشكل ٢). وظل الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المنطقة منخفضاً

أيضاً، وإن كانت حصته من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة قد ارتفعت خلال العقد الماضي (الجدول ٢).

١٣- وحددت الدراسات التي أُجريت بشأن منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية في أفريقيا عموماً ثلاث مسائل تؤدي إلى عدم فعالية تلك المنظمات نسبياً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي كالآتي:

(أ) أدى انتشار منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية في حد ذاته إلى عدم الوفاء التام بدفع اشتراكات الأعضاء، وتدني مستوى تنفيذ البرامج، والازدواج أو تنفيذ برامج متضاربة، وقلة الحضور في الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، أدت العضويات المتداخلة إلى إعاقة عملية تنسيق السياسات والأطر المؤسسية، وعرقلت بالتالي الجهود الرامية إلى زيادة التكامل؛

(ب) هناك تغطية محدودة لقضايا الاستثمار. وحتى في منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي لديها تغطية واسعة نسبياً للقضايا المتصلة بالاستثمار، غالباً ما تكون الأحكام عامة إلى حد ما من حيث الصياغة والتطبيق. وكشف استقصاء لمنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية أن قضايا الاستثمار تُمنح أولوية أقل من قضايا السلام والأمن؛ وحرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات؛ والزراعة، والهياكل الأساسية والطاقة؛

(ج) لم يُحرَز عموماً أي تقدم على مستوى التنفيذ العملي. وساد لدى منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية في أفريقيا ميل نحو السعي لتحقيق تكامل بعيد المدى ضمن أطر زمنية طموحة أكثر من اللازم. ونتيجة لذلك، لم يكتمل تشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية دائماً و لم تُحترم المواعيد النهائية في أغلب الأحيان.

الشكل ١

شبكات الاتفاقات المبرمة داخل المنطقة الواحدة

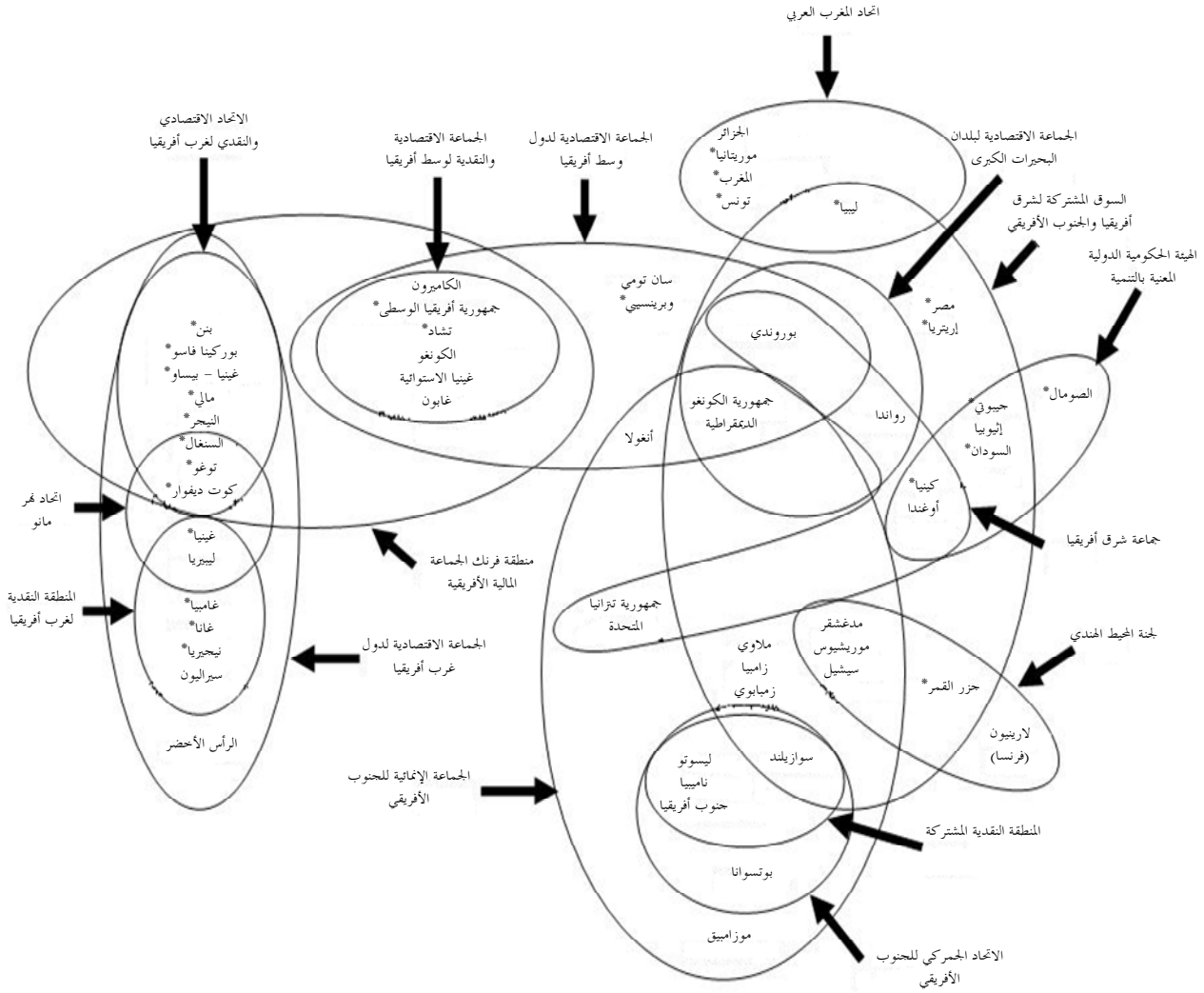

المصدر: هذا الشكل صيغة محدّثة مـــن UNCTAD (2009), *Economic Development in Africa 2009: Strengthening Regional Economic Integration for Development*. United Nations publication. Sales No. E.09.II.D.7. New York and Geneva.

* أعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء.

١٤- ولمعالجة نقاط الضعف هذه التي شابت جهود التكامل السابقة، ظل إنشاء منظمـــة تكامل اقتصادي إقليمية لعموم أفريقيا على جدول أعمال واضعي السياسات في القارة مـــدة طويلة. وتمثلت أهم خطوة في هذا الصدد في اعتماد المعاهدة المنشئة للجماعـــة الاقتـــصادية الأفريقية في عام ١٩٩١ (المعروفة أيضاً باسم معاهدة أبوجا). وتكفل أحكام هذه المعاهـــدة حرية تنقل رأس المال داخل الجماعة بإزالة القيود المفروضة على تحويلات رأس المال.

الشكل ٢

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى خمس منظمات إقليمية للتكامل الاقتصادي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٦-٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

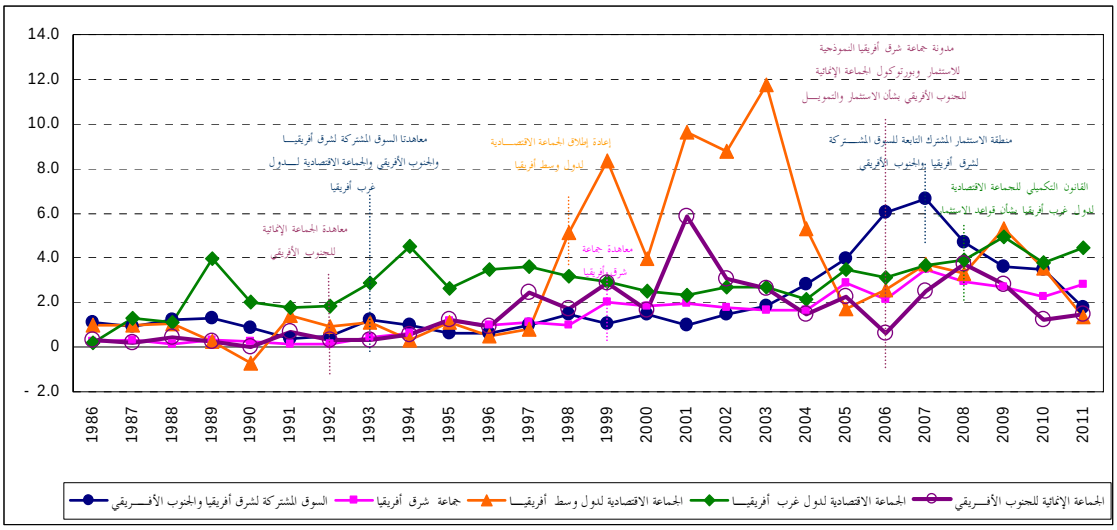

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

١٥- ورغم التأثير المحدود للتكامل الإقليمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى القارة حتى الآن، هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل الحذر بشأن الآفاق المستقبلية. فعلى سبيل المثال، أعطت منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية قضايا الاستثمار أهمية أكبر في سياساتها وسعت لزيادة تنسيق سياسات الاستثمار في السنوات الأخيرة. من تجليات هذا الاتجاه اتساع نطاق الأحكام المتعلقة بالاستثمار التي وضعتها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٦- وهناك اعتراف أيضاً بأن تعدد العضويات وتداخلها في التكتلات الإقليمية يمكن أن يعوقا المكاسب التي يُحتمل جنيها من التكامل الإقليمي. واتساقاً مع التطلعات التي أُعرب عنها في معاهدة أبوجا لإنشاء كتلة تشمل عموم أفريقيا، قرر الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦ أن يعلق، حتى إشعار آخر، الاعتراف بمنظمات إقليمية جديدة للتكامل الاقتصادي باستثناء ثماني منظمات (اتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي).

١٧- ومن المبادرات الهامة في هذا السياق المبادرة الثلاثية التي تضم السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتسعى لتعزيز التعاون والانسجام بين المنظمات الثلاث. وستشمل المبادرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة

بين الجهات الثلاث وهي المنطقة التي بدأت المفاوضات بشأنها في منتصف عام ٢٠١١. وينص "مشروع الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية الخاصة بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي"، المتفاوض عليه حالياً، على أن يتعهد الأعضاء بإنشاء منطقة استثمارية واحدة، ووضع سياسات واستراتيجيات تعزز الاستثمار عبر الحدود، والحد من تكلفة أنشطة الأعمال في المنطقة، وتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص. ولما كانت المبادرة الثلاثية تسعى لتحقيق الاتساق بين ثلاث من أهم المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، فمن المرجح أن تسهم في إحراز تقدم نحو إقامة جماعة اقتصادية أفريقية.

١٨- ويشكل برنامج الحد الأدنى للتكامل مبادرة أخرى شاملة لعدة مناطق، وهو آلية للتقارب بين منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، ويركز على مجالات قليلة ذات أولوية من بينها الاستثمار. وتهدف مرحلة البرنامج الأولى إلى إنشاء محفل إقليمي وقاري لتشجيع الاستثمار. وسيستلزم ذلك وضع بروتوكولات إقليمية للاستثمار وتنسيقها، وصياغة مدونة للاستثمار في القارة، والتعجيل بإنشاء المصرف الأفريقي للاستثمار.

١٩- والعمل على أن تكون أحكام الاستثمار واسعة النطاق وشاملة وتنفيذها تنفيذاً تاماً شرطان مسبقان لا غنى عنهما لزيادة تأثير التكامل الإقليمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المعنية. ولا يزال نقص التنسيق والاتساق من المشاكل العامة في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمار.

٢- شرق وجنوب شرق آسيا

٢٠- لقد تسارع التكامل الاقتصادي الإقليمي في البلدان النامية في شرق وجنوب شرق آسيا منذ الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٨. واضطلعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور مركزي في عملية التكامل، إلى جانب اقتصادات إقليمية كبرى، بما فيها الصين واليابان وجمهورية كوريا. وتُعرف الرابطة هذه الاقتصادات الثلاثة مجتمعة باسم "آسيان+٣"، رغم أن لكل من تلك الاقتصادات الثلاثة ترتيبات وعلاقة اقتصادية مستقلة مع الرابطة. وقد تطور التكامل الاقتصادي خارج النطاق الجغرافي لشرق وجنوب شرق آسيا، وأثر في عملية التكامل الإقليمي الأوسع من خلال آليات مختلفة، مثل الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، وقمة شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنذ عهد قريب من خلال اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ.

٢١- وبذلت الرابطة، منذ إنشائها في عام ١٩٦٧، جهوداً كبيرة لتحسين الترابط (أي التجارة، والاستثمار، والنقل، وتيسير التجارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، وتنقل الأشخاص، والتعاون المالي) والتكامل على المستوى الإقليمي. وفي عام ٢٠٠٣، شكل قرار إنشاء الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠٢٠ معلماً بارزاً

في مسار التعاون الاقتصادي الإقليمي. وفي عام ٢٠٠٧، قررت الرابطة تسريع العملية وتحديد عام ٢٠١٥ موعداً نهائياً جديداً. وتعزيز الروابط بين بلدان المنطقة لم يؤد إلى إضعاف صلات الرابطة بباقي مناطق العالم في المجال الاقتصادي. فقد أصبحت البلدان النامية السريعة النمو في منطقة آسيا النامية (الصين والهند وجمهورية كوريا) والبلدان المتقدمة في آسيا والمحيط الهادئ (أستراليا واليابان ونيوزيلندا) تشكل مجموعة من شركاء الحوار تعقد الرابطة معها اجتماعات منتظمة لمناقشة المصالح الإقليمية والعالمية العريضة. وتعمل الرابطة والمجموعة معاً من أجل تشكيل جماعة شرق آسيا.

٢٢- وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي في مجال الاستثمار، حققت الرابطة تقدماً كبيراً. ففي عام ١٩٩٨، وقّع أعضاؤها الاتفاق الإطاري المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف جعل بلدان الرابطة منطقة متحررة قادرة على المنافسة ومواتية للاستثمار باتخاذ عدة تدابير منسقة. وفي عام ٢٠٠٩، عزز اتفاق الاستثمار الشامل للرابطة الاتفاق الإطاري لمنطقة الاستثمار لعام ١٩٩٨ واتفاق عام ١٩٨٧ بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها (المعروف أيضاً باسم اتفاق ضمان الاستثمار الخاص برابطة أمم جنوب شرق آسيا). وفي اجتماع وزراء الاقتصاد في بلدان الرابطة المعقود في آب/أغسطس ٢٠١١، اتفق الوزراء على مواصلة دفع عجلة تنفيذ برامج المنظمة إلى غاية عام ٢٠١٥، مع التركيز على المبادرات الرامية إلى زيادة تشجيع الاستثمار وتيسيره.

٢٣- وقد أدى الاتفاق الإطاري لمنطقة الاستثمار وتنفيذه إلى تحسين بيئة الاستثمار في بلدان الرابطة، الأمر الذي أفضى إلى تعزيز قدرة المجموعة الإقليمية على المنافسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقاته الوافدة. ومن أهداف إنشاء منطقة الاستثمار معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية الآسيوية، ويبدو أنها حققت هدفها المتمثل في استعادة ثقة المستثمرين في بلدان الرابطة. وفي عام ٢٠٠٠، بعد مرور عامين على توقيع الاتفاق الإطاري لمنطقة الاستثمار، تراجعت حصة بلدان الرابطة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الوافدة إلى أقل من ٢ في المائة، ولكنها ارتفعت إلى ٥ في المائة تقريباً في منتصف العقد الأول من الألفية. ولا يزال من السابق لأوانه تقييم أثر اتفاق الاستثمار الشامل للرابطة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، ولكن حصة الرابطة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وصلت إلى أكثر من ٦ في المائة في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يدعم الاتجاه السائد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التقييم الإيجابي لفعالية منطقة الاستثمار، باستثناء فترة الأزمة المالية الآسيوية والأزمة العالمية الأخيرة (الشكل ٣).

الشكل ٣

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٠-٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

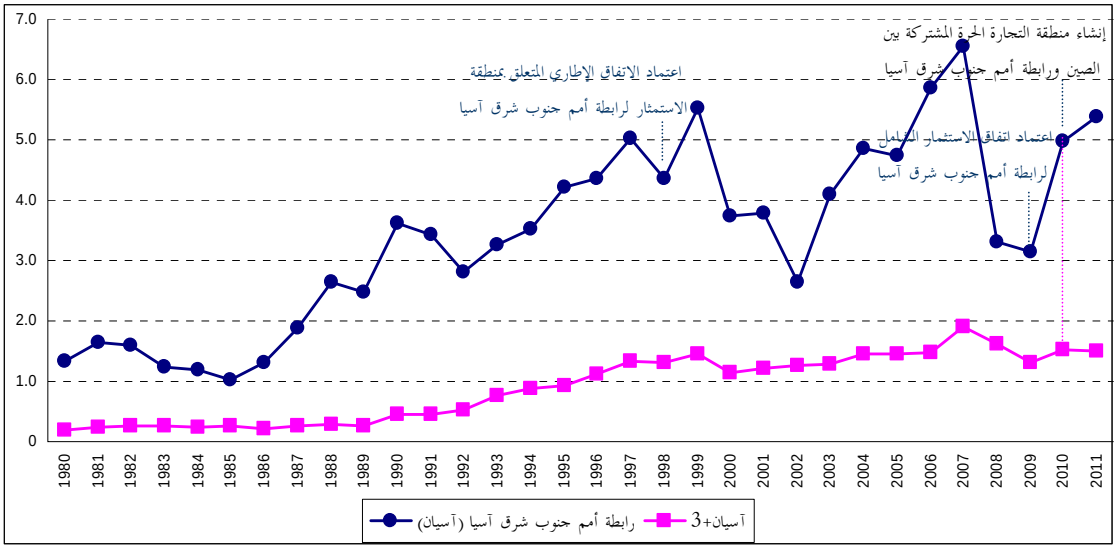

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

٢٤- وثمة أدلة على أن الجهود المبذولة في مجال الاستثمار تحديداً، في إطار عملية التكامل الإقليمي، قد شجعت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة، وذلك مثلاً من خلال منح المستثمرين من داخل المنطقة المعاملة الوطنية وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تحرير التجارة إلى توسيع نطاق السوق الإقليمية وتعزيز الوعي بالمنطقة الفرعية التي تمثلها بلدان الرابطة وزيادة جاذبيتها للاستثمار الدولي. وروجت هذه الجهود لمنطقة جنوب شرق آسيا الفرعية بوصفها وجهة استثمارية فريدة، ما جعل المستثمرين من بلدان تقع خارج التجمع الإقليمي يعتمدون استراتيجية إقليمية للاستثمار وينشئون شبكات إقليمية للعمليات. ونتيجة لذلك، ارتفعت خلال السنوات الماضية حصة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة من الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي الوافد إليها.

٢٥- وتثبت البيانات المتاحة على مستوى المشاريع أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة قد ارتفع في قطاع التصنيع منذ اعتماد الاتفاق الإطاري لمنطقة الاستثمار، ولا سيما في السنوات الأخيرة. واستفادت البلدان المنخفضة الدخل في الرابطة، بما فيها كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام، من تزايد الاستثمار الوافد من الدول الأعضاء الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية، مثل تايلند وسنغافورة وماليزيا، وكذلك من اقتصادات شرق آسيا، مثل جمهورية كوريا والصين. ويشير ذلك إلى ارتقاء صناعي

إقليمي وفقاً لنمط 'الإوز الطائر' – وهي عملية شق الطريق في مجال التصنيع بقيادة اقتصادات أقل تقدماً. وأدت زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المنطقة إلى الإسراع في إقامة شبكات الإنتاج الدولية ضمن بلدان الرابطة، وأبرزت تجربة عدد من البلدان المنخفضة الدخل في صناعات مثل المنسوجات والملابس المزايا المرتبطة بذلك. وهذا الاتجاه عززته المبادرة من أجل التكامل داخل الرابطة، التي أطلقتها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٠ لتضييق الفجوة في التنمية بين بلدان الرابطة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار، وتعزيز القدرة التنافسية لبلدان الرابطة ككل.

٣- جنوب آسيا

٢٦- لم يحقق جنوب آسيا سوى تقدم ضعيف وبطيء في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي، ولم تُدرج قضايا الاستثمار في هذه العملية بعد. ونتيجة لذلك، لم تحقق المنطقة إمكاناتها في أن تجذب إليها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالتكامل الإقليمي، ولا سيما التكامل داخل المنطقة الواحدة. ومنذ منتصف العقد الأول من الألفية، أدى النمو الاقتصادي القوي في الاقتصادات الكبرى في المنطقة الفرعية إلى توليد زخم للتكامل الإقليمي، وما فتئت بلدان جنوب آسيا تدرك أن التكامل الإقليمي يمكن أن يساعدها على تحسين مناخ الاستثمار والأعمال. ويمكن أن يؤدي إدراج برنامج خاص بالاستثمار في عملية التكامل الإقليمي، ولا سيما إنشاء منطقة للاستثمار الإقليمي، دوراً هاماً في هذا التحسن.

٢٧- وكانت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي أسستها باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند في عام ١٩٨٥، المخطط والمنفذ الرئيسي للتكامل الإقليمي؛ وانضمت أفغانستان إلى الرابطة في عام ٢٠٠٧. وشرعت الرابطة في عملية التكامل التجاري في عام ١٩٩٥ عندما بدأ نفاذ اتفاق الرابطة للتجارة التفضيلية، الذي حلت محله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ منطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة التي بدأت تحرير التجارة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفيما يتعلق بالاستثمار، اتفقت الدول الأعضاء في الرابطة على النظر في اتخاذ تدابير لإزالة الحواجز المعوقة للاستثمارات داخل بلدان الرابطة بموجب اتفاق منطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة. وهذا الأمر عززه اتفاق الرابطة بشأن التجارة في الخدمات في عام ٢٠١٠ وهو الاتفاق الذي وسع نطاق اتفاق منطقة التجارة الحرة ليشمل الخدمات.

٢٨- وفي عام ١٩٩٧، أُنشئت مجموعة دون إقليمية جديدة بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأُطلقت مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، وتشجيع التعاون، وتوفير المساعدة في مجالي التدريب والبحث وكذلك في مجالات أخرى تحظى بالاهتمام المشترك. ويمكن اعتبار إطلاقها وسيلة لإقامة حلقة وصل بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وأنشأت المبادرة، التي ركزت في

البداية على التعاون القطاعي، منطقة للتجارة الحرة في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠١١، أنشئت أمانة دائمة في دكا لتمكين البلدان الأعضاء من الإعراب عن شواغلها ورصد الأنشطة المضطلع بها.

٢٩- ونظراً لبطء التقدم في عملية منطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة، ركز أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على إقامة روابط ثنائية. وشملت هذه الروابط اتفاق التجارة الحرة المبرم بين الهند وسري لانكا والذي نجح في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فبعد بدء نفاذ هذا الاتفاق في عام ٢٠٠١، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الهند إلى سري لانكا، إذ قفزت الهند من فئة البلدان العشرة الأولى المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى سري لانكا في عام ٢٠٠٠، إلى المركز الرابع بين أكبر مقدمي الاستثمار إلى هذا البلد في عام ٢٠٠٥. وزادت أيضاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من سري لانكا إلى الهند. ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت اتفاق التجارة الحرة يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر أن انخفاض التعريفات الجمركية يسمح للمستثمرين الهنود بإرسال المواد الخام إلى سري لانكا ثم إعادة تصدير المنتجات إلى الهند. وفي النصف الأول من عام ٢٠١١، ظلت الهند تحتل المركز الثالث بين مقدمي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سري لانكا (٤٧ مليون دولار). ومع ذلك، لم يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة، بوجه عام، سوى بنسبة ٣ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة (الجدول ٢). ولم تنجح الاتفاقات الأخرى للتجارة الحرة (مثل اتفاق التجارة الحرة بين باكستان وسري لانكا) في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٠- وربما يكون جنوب آسيا من أقل المناطق النامية تكاملاً في العالم. ولم يرقَ التقدم المحرز في التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى مستوى الإمكانات، والحواجز القائمة أمام التجارة والاستثمار بين بلدان الجوار هي من أعلى الحواجز في العالم، رغم الجهود المبذولة لتحرير التجارة. وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المجموعة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، لم تكن من أقل التدفقات فحسب (الشكل ٤)، بل زادت أيضاً بمعدل أقل من التدفقات الوافدة إلى مناطق أخرى مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الشكل ٣).

الشكل ٤

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٥-٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

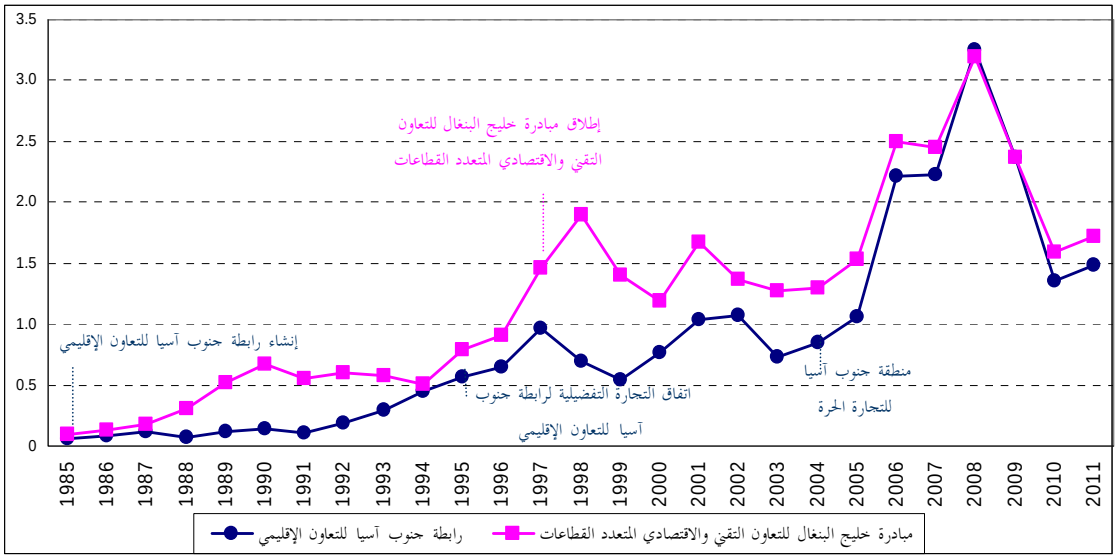

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

٣١- وبغية تعزيز تدفقات الاستثمار إلى منطقة جنوب آسيا وفيما بين بلدانها، يمكن أن تنظر بلدانها في تسريع جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي، مع التركيز بوجه خاص على التكامل الإقليمي في مجال الاستثمار.

٤- غرب آسيا

٣٢- يشكل التنويع الاقتصادي هدفاً مشتركاً بين بلدان الخليج العربي الستة - وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية - التي أسست مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي) في عام ١٩٨١. وأُكدت أهمية ذلك التنويع في الاتفاق الاقتصادي الذي وقعته بلدان المجلس في عام ٢٠٠١، والذي ينص على زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وحظي هذا التكامل في الآونة الأخيرة بأولوية سياسية عالية، لأن انسداد آفاق توظيف الشباب المتعلمين الذين يتزايدون بسرعة كان سبباً رئيسياً في اندلاع الاضطرابات السياسية في البلدان العربية.

٣٣- وأتاح الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط منذ أواخر التسعينات لبلدان المجلس فرصة جديدة لإدخال تغييرات على هياكلها الاقتصادية باستخدام إيراداتها النفطية المتراكمة. وخلافاً للسنوات الماضية، شُجع القطاع الخاص على المشاركة بنشاط أكبر في هذه المرحلة

الجديدة من جهود التنويع الاقتصادي. ويتجلى ذلك في الاتفاقية الاقتصادية التي أُبرمت بين بلدان المجلس عام ٢٠٠١ والتي أبرزت الحاجة إلى "تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار" (الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، المادة ٥، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

٣٤- وقد اتُّخذت تدابير سياساتية ملموسة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجموعة لضمان زيادة تحرير الاقتصاد. فعلى مستوى المجلس، اتفقت البلدان على تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تخفيض كبير للحواجز التي تعترض حرية تنقل السلع والخدمات والعمالة ورأس المال بين الدول الأعضاء، وبالسماح لمواطني الدول الأعضاء في المجلس بحيازة العقارات والاستثمار في أسواق الأسهم في جميع الدول الأعضاء. وعلى المستوى الوطني، شرعت جميع البلدان في تنفيذ برامج الخصخصة واعتمدت سياسات جديدة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على زيادة تحرير دخول الاستثمارات، وتقليص شروط الأداء، وزيادة الحوافز والضمانات والحماية، وإزالة الحواجز التنظيمية والإدارية، رغم أن التنفيذ الفعلي يختلف من بلد إلى آخر وحسب مجالات النشاط الاقتصادي.

٣٥- وقد أدى هذا التحول في السياسات إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان المجلس وإليها منذ عام ٢٠٠٣. وأفضى إطار السياسات الجديد، بالإضافة إلى الفرص التجارية الجديدة التي أتاحتها الطفرة في عائدات النفط، إلى ارتفاع التدفقات الوافدة إلى المجموعة برمتها من مبلغ متواضع نسبياً قدره بليون دولار سنوياً في المتوسط بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، إلى ٢٨ بليون دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠١١، لتصل إلى مستوى قياسي قدره ٦٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وزاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المجلس بمقدار عشرة أمثال في عقد واحد، ووُجه معظمه إلى المملكة العربية السعودية، وتليها الإمارات العربية المتحدة، وهما أكبر اقتصادين في المنطقة.

٣٦- وخلال العقد الأول من الألفية، أصبح قطاع الخدمات، بعكس النمط الذي ساد في السنوات السابقة، الوجهة الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان المجلس. وتظهر بيانات الأرصدة المتاحة من ثلاثة بلدان أعضاء في المجلس أن هذا القطاع حظي في عام ٢٠١٠ بنسبة ٤٢ في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، بينما حصل قطاع التصنيع على نسبة ٣٥ في المائة، وصناعة النفط والغاز في مراحل الإنتاج الأولى على نسبة ١٦ في المائة. وكان لقطاع الخدمات أيضاً أكبر نصيب من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات جديدة، إذ جذب ٥٥ في المائة من قيمتها الإجمالية المقدرة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١، بينما استهدفت نسبة ٤٠ في المائة قطاع التصنيع، ووُجهت نسبة ٥ في المائة إلى الصناعات الاستخراجية.

٣٧- وأصبح المنشأ الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال العقد الأول من الألفية أكثر تنوعاً أيضاً. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، شهدت الفترة

الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ زيادة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة بمقدار سبعة أمثال تقريباً، في حين أن حصة هذه البلدان في الرصيد الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت من ٨٠ في المائة إلى ٥٦ في المائة. ونتج هذا التحول عن طفرة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان الآسيوية النامية التي قفزت حصتها من ١٨ في المائة إلى ٣٩ في المائة. وزادت بلدان المجلس، بوجه خاص، حجم رصيدها من الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية بمقدار عشرين مثلاً، لترتفع حصتها من ١٠ في المائة إلى ٢٢ في المائة. وتؤكد البيانات المتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة تزايد أهمية البلدان الآسيوية النامية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المجلس، فضلاً عن الطفرة الخاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المجلس (الشكل ٥).

الشكل ٥

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بحسب المنشأ الجغرافي، متوسطات الفترات ٢٠٠٣-٢٠١١، و٢٠٠٣-٢٠٠٤، و٢٠٠٥-٢٠١١

(الحصة من المجموع)

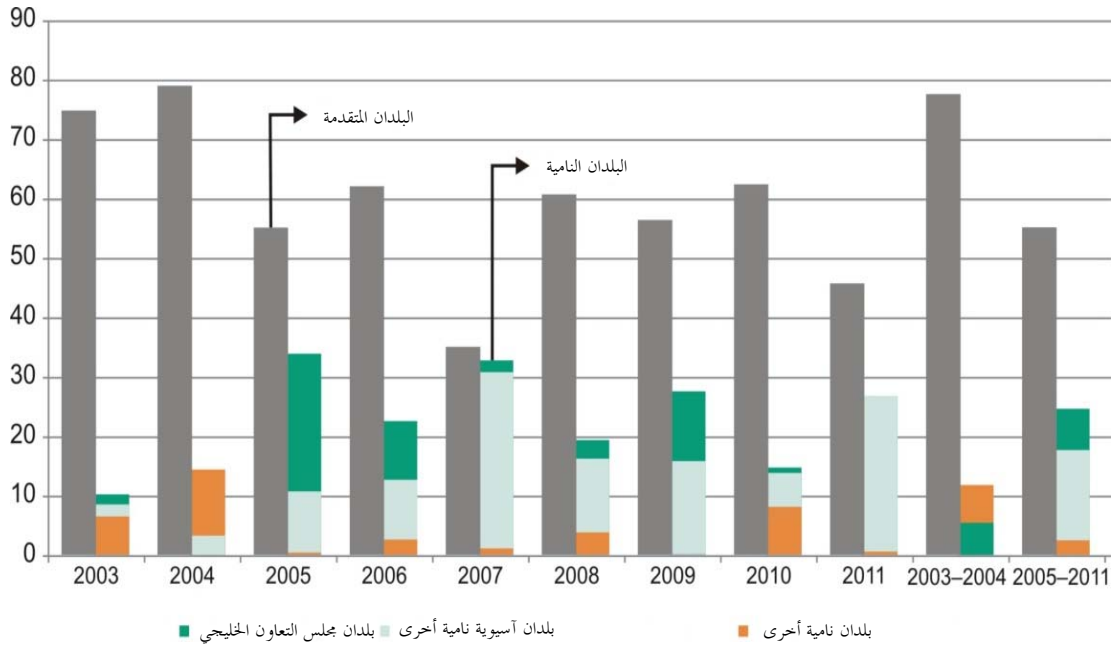

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى Financial Times Ltd, FDI Markets (www.fdimarkets.com).

٣٨- وقد زادت جاذبية بلدان المجلس للاستثمار الأجنبي المباشر بدعم من عائدات النفط القوية التي عززت النمو الاقتصادي والطلب المحلي. وتنبع تلك الجاذبية أيضاً من انفتاح مجموعة واسعة من الأنشطة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن السياسات الصناعية النشطة التي تتبعها الحكومات مستخدمة عائدات النفط لإقامة مشاريع وتشجيع المستثمرين الأجانب على المشاركة، مثلاً، في الصناعات البتروكيميائية وتكرير النفط، وبناء مناطق اقتصادية

ومدن جديدة. وأدت القيود المتبقية المفروضة على مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الصناعية المتعلقة بالهيدروكربونات في مراحل الإنتاج الأولى إلى الحد كثيراً من الاستثمار في الأنشطة غير الاستخراجية.

٣٩- وشجع الارتفاع الهائل في أسعار النفط وازدياد هامش الربح في قطاع التكرير في العقد الأول من الألفية بلدان الخليج على إنشاء مجمعات تكرير/بتروكيماوية لإنتاج منتجات تحقق قيمة مضافة أعلى. وفتحت هذه البلدان أيضاً أبوابها بشكل أوسع أمام شركات النفط الدولية، باعتبارها مصدراً للتكنولوجيا والخبرة في السوق. وأنشئت عدة مشاريع أو هي في طور الإنشاء عن طريق مشاريع مشتركة أو اتفاقات غير سهمية مع شركات أجنبية عبر وطنية. ويقع عدد من هذه المشاريع في المملكة العربية السعودية، مثل بترورابغ (مع سوميتومو كيميكال (اليابان))، والجبيل (مع توتال (فرنسا))، وفوجيان (مع إكسون موبيل (الولايات المتحدة الأمريكية) وسينوبك (الصين)). ونُفذت مشاريع مماثلة أيضاً في الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر.

٤٠- ومن المؤكد أن بلدان المجلس قد شهدت نمواً أكبر في قطاعاتها غير النفطية خلال العقد الأول من الألفية، وسمح التحول الذي حدث في سياساتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مستهل ذلك العقد للمستثمرين الأجانب المباشرين بالمشاركة في هذه العملية. وأدى التقدم المحرز في المساواة في المعاملة بين مواطني بلدان المجلس في حرية التنقل والعمل والإقامة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وحركة رؤوس الأموال والملكية العقارية، إلى تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المجلس، الأمر الذي ساعد على تطوير أنشطة الخدمات. وربما تكون الخطوة المقبلة في مخطط التكامل بين بلدان المجلس هي الربط بين مختلف جهود التنويع الوطنية وتنسيقها تدريجياً والتقدم صوب تصميم استراتيجية متكاملة لتنويع الاقتصاد على المستوى الإقليمي من أجل تفادي الازدواجية المفرطة في مرافق الإنتاج والحد من مخاطر فائض العرض.

٥- أمريكا اللاتينية والكاريبي

٤١- تشكل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أكثر مشاريع التكامل الاقتصادي طموحاً في المنطقة. والأعضاء المؤسسة للسوق هي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. وفي عام ٢٠٠٨، أصبحت فنزويلا وشيلي وبوليفيا أعضاء منتسبين. وأعربت بيرو وإكوادور وكولومبيا عن استعدادها للانضمام إلى المجموعة، وما فتئت المكسيك تظهر اهتماماً متزايداً بها. وأصبحت فنزويلا عضواً كامل العضوية في تموز/يوليه ٢٠١٢.

٤٢- وتهدف السوق المشتركة، التي أُنشئت بموجب معاهدة أسنسيون في عام ١٩٩١، إلى إنشاء منطقةٍ للتجارة الحرة، ثم اتحادٍ جمركي باعتماد تعريفة خارجية موحدة، فسوق مشتركة في نهاية المطاف. ونفذت جميع البلدان الأعضاء في السوق المشتركة، على المستوى الوطني،

خلال التسعينات، إصلاحات اقتصادية مختلفة في نطاقها ومداها، لتتجاوز نموذج التصنيع البديل للاستيراد. وتضمّن التوجه السياساتي الجديد، الذي يهدف إلى السماح للأسواق بتوجيه تخصيص الموارد بدلاً من الحكومات، تحولاً في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر شمل زيادة تحرير دخول الاستثمارات، وتوفير الحوافز، وزيادة الضمانات والحماية، والمساواة في المعاملة، وإزالة الحواجز التنظيمية والإدارية. وشهدت الأرجنتين والبرازيل، تحديداً، تنفيذ برامج خصخصة واسعة النطاق شملت مجموعة كبيرة من الأنشطة، بما في ذلك الخدمات العامة والهيدروكربونات. وفي عام ١٩٩٤، وقّع أعضاء السوق المشتركة اتفاقين بشأن توحيد الأحكام لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته (بروتوكول بوينس آيرس وبروتوكول كولونيا). غير أن هذين الاتفاقين لم تصدق عليهما أية دولة عضو حتى الآن.

٤٣- وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى بلدان السوق المشتركة زيادة كبيرة خلال التسعينات، وخاصة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩، ثم تراجع بحدة في عام ٢٠٠٠ (الشكل ٦)، قبل أن يستعيد نمواً قوياً في عام ٢٠٠٣. ويصعب فصل دور اتفاق السوق المشتركة في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر عن التغيرات الأخرى التي وقعت طوال هذه السنوات. فقد اقترن ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر في التسعينات بفتح مجموعة واسعة من الأنشطة التي كانت مغلقة في السابق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكثيف عمليات الخصخصة، وتحسن مناخ الاقتصاد الكلي. وسبق الركودُ الاقتصادي الذي شهدته الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢ تراجعَ الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وتزامنت الموجة الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٤ مع زيادة مستمرة في أسعار السلع الأساسية التي دشنت مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي وفرص التنمية في بلدان السوق المشتركة، التي تشكل جميعاً بلدان مُصدّرة هامة للسلع الأساسية. وفي حين أن الاستثمارات بين بلدان السوق المشتركة ظلت محدودة (الجدول ٢)، ساهم اتفاق السوق المشتركة في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً يختلف باختلاف القطاعات.

الشكل ٦

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٠-٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

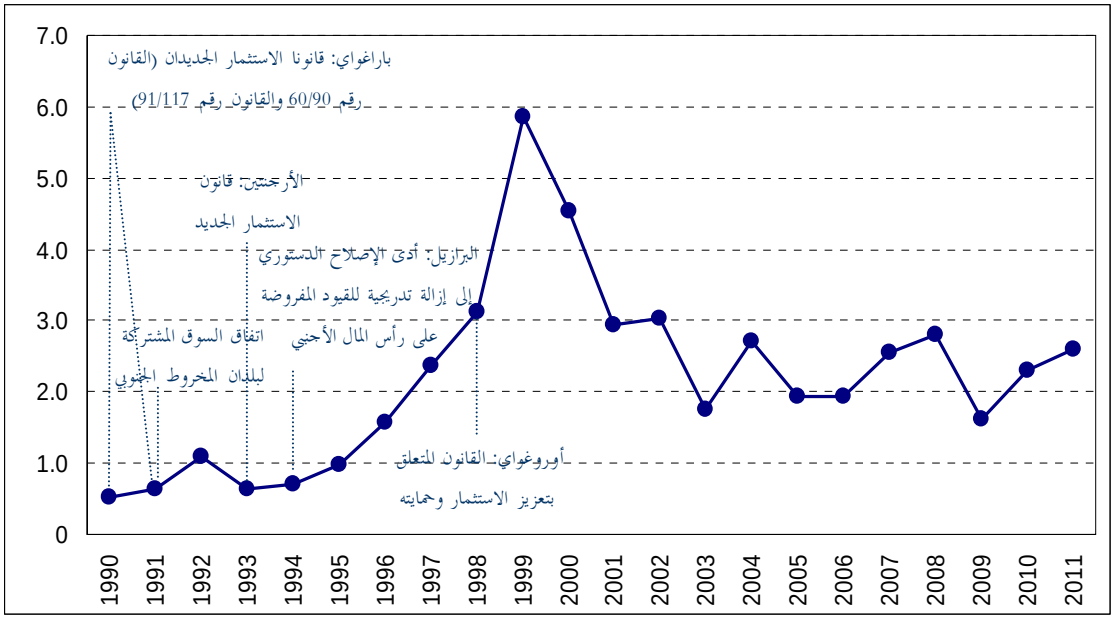

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

٤٤- وبعد فترة من اتباع نهج الإقليمية المنفتحة والإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد، حدث تحول في نموذج التكامل لدى السوق المشتركة منذ بداية العقد الأول من الألفية. ودخل اقتصادا السوق المشتركة الرئيسيان (الأرجنتين والبرازيل) في مرحلة جديدة تميزت بإعادة تقييم دور الدولة في الاقتصاد وإعادة الاعتبار لمفهوم السياسات الصناعية، الذي أضحى يعود تدريجياً بعد أن استُبعد تقريباً من النموذج الاقتصادي الذي تقوده السوق في الثمانينات والتسعينات. وبدأت الأرجنتين في عام ٢٠٠١ والبرازيل في عام ٢٠٠٣ تعلنان عن خطط لتعزيز قطاعات وأنشطة محددة. وتشكل الأهمية الممنوحة لعمل الدولة الاستراتيجي في الدفاع عن المصالح الإنمائية الوطنية عنصراً حاسماً في التغيير الذي حدث في السوق المشتركة.

٤٥- وفي الآونة الأخيرة، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تسارع هذا التحول نحو السياسات الصناعية. ونفذت الأرجنتين والبرازيل سياسات لدعم الصناعات بتعزيز الاستثمار والابتكار والتجارة الخارجية، وأيضاً بحماية السوق المحلية والتصنيع المحلي - اللذين أضعفهما ارتفاع قيمة العملتين المحليتين - من تدفق السلع الرخيصة الصنع، سعياً لمواجهة ضعف الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا. ويرغب كلا البلدين في أن تستفيد صناعاتهما المحلية

من طفرة الاستهلاك المحلي، ويهدفان إلى إنشاء صناعة محلية عالية التكنولوجيا تساعدهما على تنويع الاقتصاد والارتقاء في سلسلة القيمة.

٤٦- وعلى الصعيد الوطني، تشمل هذه التدابير حواجز جمركية أعلى، ومعايير أكثر تقييداً لمنح التراخيص، وزيادة هامش الأفضلية الممنوحة للإنتاج المحلي في المشتريات العامة. وعلى صعيد السوق المشتركة، اتفق الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على فرض تعريفة جمركية نسبتها ٣٥ في المائة، وهو الحد الأقصى المسموح به بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، على ١٠٠ سلعة إضافية، تخضع للتعريفة الموحدة التي تفرضها السوق المشتركة على الواردات من خارج الكتلة. وستُفرض التعريفات الجديدة إلى غاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. وستستهدف واردات السلع الرأسمالية والمنسوجات والمواد الكيميائية.

٤٧- وقد تؤدي هذه السياسات إلى تفادي الحواجز بالاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان السوق المشتركة، بل يبدو أنها أثرت بالفعل في استراتيجية الشركات عبر الوطنية. ففي البرازيل، أعلنت الشركات عبر الوطنية المختصة في صناعة السيارات عن فورة في الاستثمارات في قطاع السيارات في نهاية عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط شركة فوكسكون، بعد أن مُنحت حوافز ضريبية، لبناء خمسة مصانع إضافية في البرازيل. وفي الأرجنتين، بدأت الحكومة في عام ٢٠١١، في سياق انتعاش الصادرات الزراعية وسوق السيارات المحلية (بمعدل نمو يبلغ حوالي ٣٠ في المائة سنوياً)، مفاوضات مع شركات صناعة السيارات ومنتجي الآلات الزراعية للتوريد والإنتاج محلياً. وفي العام نفسه، أعلن عدد من الشركات عبر الوطنية عن استثمارات جديدة في البلد.

٤٨- ويبدو أن السوق المشتركة تنتقل نحو نموذج جديد للتنمية والتكامل الإقليمي تضع فيه كل حكومة سياسات واستراتيجيات نشطة لتعزيز التصنيع والقدرة التنافسية، وتتوخى تحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقاً. وتركز هذه الإجراءات في معظم الأحيان على المستوى الوطني. ومع ذلك، هناك مجال أيضاً لتنسيق السياسات الوطنية بغية تقوية الروابط الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز أوجه التكامل الإنتاجي بين البلدان كوسيلة لزيادة القدرة التنافسية وتكثيف العلاقات التجارية.

٦- الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٤٩- طوال العقدين الماضيين، أجرت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إصلاحات مكثفة تهدف إلى إقامة اقتصاد السوق المفتوح. ومرت هذه الاقتصادات بثلاث مراحل رئيسية هي: (أ) برامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي؛ (ب) إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي؛ (ج) بناء القدرة التنافسية في المجال الصناعي ووضع سياسات التعاون الإقليمي لتحقيق وفورات الحجم في الإنتاج وزيادة بناء قدرات الشركات. وبدأ تحرير الاستثمار بعد تحرير التجارة والمعاملات الدولية الأخرى، في منتصف التسعينات أو أواخرها عموماً. وجرت

عملية تحرير الاقتصاد على المستوى الوطني بالتزامن مع عمليات التحرير الخارجية، أي قبول الالتزامات المتعلقة بتحرير الاستثمار في ترتيبات التكامل الإقليمي التفضيلية والالتزامات المتعددة الأطراف. ودعت الحاجة، في إطار الترتيبات الإقليمية، إلى وضع قواعد بشأن تحرير الاستثمار إذ لم تعد الاتفاقات الإقليمية القديمة صالحة؛ وكان من الضروري تكييف الاتفاقات الجديدة مع احتياجات تدفقات الاستثمارات القائمة على السوق.

٥٠- وتتبع بلدان جنوب شرق أوروبا استراتيجية مزدوجة: فمن جهة، ما فتئت هذه البلدان تطور مؤسساتها وسياساتها الاستثمارية لمواءمتها مع معايير الاتحاد الأوروبي. وسياسات الاستثمار هي أحد أكثر الأبعاد تطوراً في إصلاح السياسات في جنوب شرق أوروبا. فقد أقامت جميع البلدان نظاماً ليبرالياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعاملة المستثمرين الأجانب والمحليين على قدم المساواة (المعاملة الوطنية)، ومنح ضمانات ضد نزع الملكية، وكفالة حرية نقل الأموال.

٥١- ومن جهة أخرى، انضمت بلدان جنوب شرق أوروبا إلى اتفاقات إقليمية مثل اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، الذي فتح مجال الانضمام إليه أمام معظم هذه البلدان في عام ٢٠٠٦ (باستثناء كرواتيا، التي انضمت في عام ٢٠٠٣). ويشكل هذا الاتفاق، الذي يتضمن فصلاً هاماً يتعلق بالاستثمار، إنجازاً كبيراً في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ونقطة انطلاق هامة لنمو مستدام في الأمد الطويل. فبلدان جنوب شرق أوروبا والاتحاد الأوروبي تَعتبر اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى آليةً هامةً للإعداد للعضوية المنشودة في الاتحاد الأوروبي. وتَبيّن أن التكامل الإقليمي الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي أداةٌ فعالة بوجه خاص لدفع عجلة إصلاح السياسات في جميع المجالات، بما في ذلك الاستثمار من خلال اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، على سبيل المثال.

٥٢- وفي التسعينات، جعلت سلسلة من الصدمات الأمنية من المنطقة منطقةً تتجنب الاستثمارات بدلاً من جذبها. وبعد ركود الاستثمار الأجنبي المباشر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، زادت تدفقاته زيادة كبيرة إلى أن ضربت الأزمة المالية العالمية البلدان المستثمرة الرئيسية في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٧).

الشكل ٧

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان الأعضاء في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٢-٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

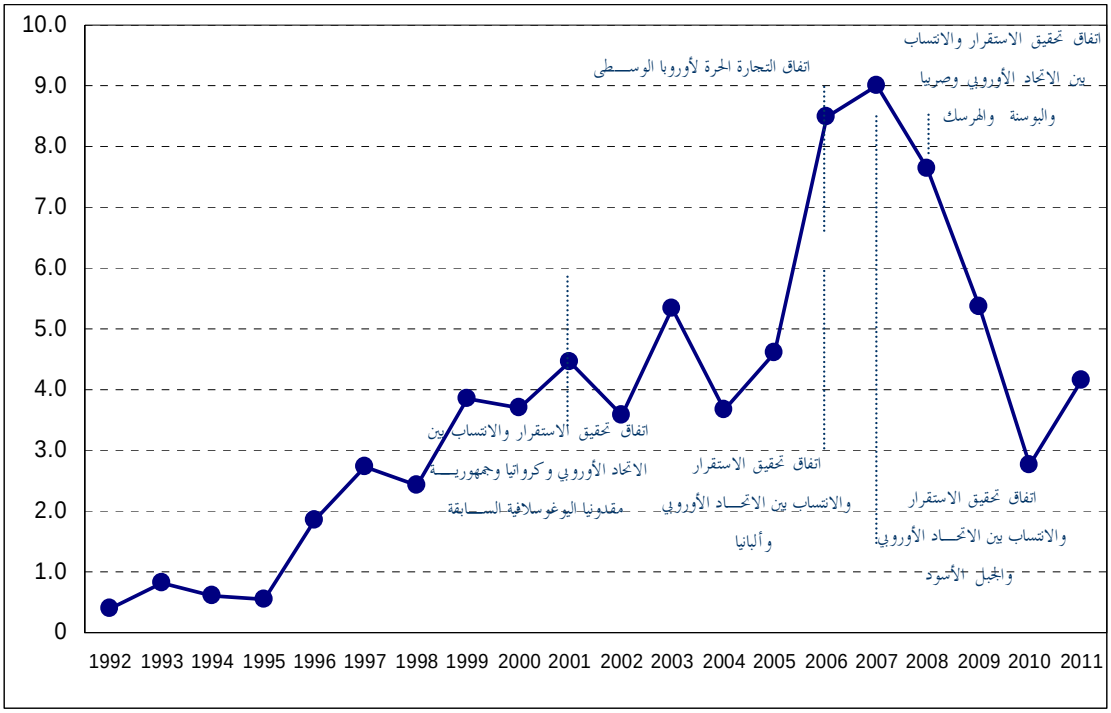

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

٥٣- وأدت إزالة الحواجز التجارية الداخلية في المنطقة إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي (الباحث عن الأسواق) بإضعاف حافز الشركات الموجودة في البلدان الأعضاء في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى للجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتفادي التعريفات الجمركية. وفي المقابل، يمكن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي داخل المنطقة عن طريق إزالة الحواجز التجارية الداخلية، ولا سيما عندما تكون البلدان الأعضاء قد بلغت مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية. وظلت حصة التدفقات الوافدة فيما بين البلدان الأعضاء في الاتفاق من مجموع المشاريع الاستثمارية قليلة لا تتعدى نسبة ٢ في المائة (الجدول ٢)، بينما ساهمت التدفقات الخارجة من تلك البلدان بحصة كبيرة - حوالي ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الجديدة في عام ٢٠٠٨.

٥٤- ووقّعت بلدان رابطة الدول المستقلة عدداً كبيراً من الاتفاقات الإقليمية فيما بينها لإحياء الروابط السابقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وتشكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية أحد أبرز هذه الاتفاقات. وفي عام ٢٠٠٨، وُقع اتفاق بشأن تشجيع الاستثمارات داخل الدول الأعضاء وتوفير الحماية المتبادلة لها، يتضمن أحكاماً تنص على أن تهيئ الأطراف

ظروفاً مواتية لتنفيذ تلك الاستثمارات، وتسمح بذلك وفقاً لقوانينها، ويوفر كل منها الضمانات والحماية اللازمة لاستثمارات الأطراف الأخرى. ومن شأن التعاون بين بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية في قطاعي النقل والطاقة أن يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المنطقة من خلال مشاركة هذه البلدان في مشاريع مشتركة للطاقة الكهرمائية في آسيا الوسطى.

٥٥- وتشير الأدلة التجريبية إلى أن عضوية منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية مثل اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لا تسهم في زيادة التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا إذا كان ذلك مقترناً بعوامل أخرى مثل الإصلاحات الشاملة في نظام الاستثمار واستقرار الاقتصاد الكلي.

٧- المجموعات الأقاليمية

(أ) منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

٥٦- ربما يشكل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حالة استثنائية، ضمن المجموعات الأقاليمية، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسيره بنجاح. وأدت الأهداف والالتزامات المشتركة (مثل أهداف بوغور) إلى نشوء المنتدى كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، متفوقاً في ذلك على بقية العالم. وزادت اقتصادات الدول الإحدى والعشرين الأعضاء في المنتدى من حصتها في الناتج والتجارة العالميين، بفضل انفتاحها على التجارة والاستثمار الدوليين. ففي عام ٢٠١١، كانت هذه الاقتصادات تضم ٤٠ في المائة من سكان العالم وتساهم بنسبة ٥٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى اقتصادات المنتدى ٧٧٨ بليون دولار في عام ٢٠١١، أي ما يعادل زهاء نصف التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشكل تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المنتدى جزءاً هاماً من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، إذ بلغت حصتها حوالي ٤٠ في المائة في عام ٢٠١١.

٥٧- ويمثل التفاعل بين عمليات التحرير والتيسير الأحادية الجانب والدولية نمطاً بارزاً في دينامية المنتدى، حيث يسير التحرير بوتيرة مختلفة تراعي اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بين بلدانه الأعضاء. ومن الواضح أن اقتصادات البلدان الأعضاء قد أحرزت تقدماً كبيراً في تحرير نظم الاستثمار وتيسيرها على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وأن هذا التقدم كان عاملاً هاماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الاستثمار فيما بين بلدان المنطقة.

٥٨- وكما يتبين من تجربة هذه المجموعة، فالجهود المبذولة على مستوى الشركات هامة للاستثمار فيما بين البلدان/المناطق الشريكة، غير أن التفاعل بين جهود فرادى البلدان

والمبادرات الإقليمية عامل مفيد أيضاً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تساعد الحكومات أيضاً في إقامة علاقات استثمارية، بطرق تشمل تعزيز العلاقات بين المستثمرين والشركات المحلية. ونظراً إلى المزايا التي تمنحها كل منطقة، فإن زيادة استثمارات الشركات من المناطق الشريكة، في سياق توطيد التعاون الاقتصادي بدعم من المبادرات الإقليمية، لا يمكنها إلا أن تعزز على نحو متبادل النمو في جميع المناطق المعنية.

(ب) المجموعات الأقاليمية الأخرى

٥٩- ظهرت عدة مجموعات أقاليمية أخرى تشمل قارات ومناطق نامية، غير أنها لم تحدث أثراً يذكر حتى الآن في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين المناطق. وبعبارة أخرى، يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب واحد من سوق أكبر حجماً أو منطقة أكثر تقدماً إلى سوق أصغر أو منطقة أقل تقدماً، ويظل مستواه منخفضاً. فعلى سبيل المثال، أقيمت الشراكة الأورومتوسطية في عام ١٩٩٥، بهدف تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقتي المشرق العربي والمغرب العربي. وتضم هذه الشراكة حالياً ٤٤ عضواً - ٢٧ عضواً من الاتحاد الأوروبي و١٦ بلداً شريكاً. ومع ذلك، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي إلى هذه البلدان الستة عشر قليلة نسبياً (٢,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٠)، وتتركز في عدد قليل فحسب من البلدان المضيفة (إسرائيل وتركيا وتونس وكرواتيا ومصر والمغرب). أما الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان نحو الاتحاد الأوروبي فلا يكاد يُذكر. وليس هناك ما يثير الدهشة في تدني مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الشريكة إلى الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى حجم اقتصاد كل من هذه البلدان ومستوى نموها، غير أن انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي في هذه البلدان الشريكة يتعارض مع جهود تشجيع الاستثمار التي يمكن توقعها نتيجة لعلاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة عوامل ممكنة، قد تشمل فيما تشمل عدم وجود سياسات إقليمية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الإقليمي. وأضافت الأزمة السياسية الأخيرة عنصراً آخر في هذا السياق. فالاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان اتحاد المغرب العربي الخمسة، على سبيل المثال، لا يمثل سوى ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ بينما تبلغ هذه النسبة ٣ في المائة فيما يتعلق بجميع البلدان النامية.

٦٠- ومع تدفق الاستثمار من آسيا إلى أفريقيا، تُبذل جهود كبيرة على مستوى كل بلد، وعلى سبيل المثال، لتعزيز التعاون في الصين والهند. وهذه الجهود الوطنية المبذولة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا إلى أفريقيا يمكن أن تستفيد من تعاون نشط وعملي بين مؤسسات كلتا المنطقتين. ومن الأمثلة في هذا الصدد الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة الذي اعتُمد في مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي في عام ٢٠٠٥، والذي يشدد على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الآسيوية والأفريقية، في مجالات تشمل الاستثمار.

ثالثاً- قضايا للمناقشة

٦١- تُبين التجارب المعروضة أعلاه أن عدداً من القضايا الرئيسية يتطلب دراسة متأنية لفهم العلاقة بين التكامل الإقليمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتوطيد تلك العلاقة.

٦٢- وتتصل القضية الأولى بدور التكامل الإقليمي باعتباره أحد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر وصعوبة إثبات العلاقة السببية بين العنصرين، لا سيما وأن من الصعب التحقق من افتراضات الحالة العكسية. ويزداد الأمر صعوبة بسبب ندرة البيانات المتاحة لاختبار العلاقة السببية - وتحديد اتجاهها - بين العنصرين. أما المسألة الثانية فتتعلق بالأهمية القصوى للأسس الاقتصادية والسياساتية. فرغم أن حجم السوق عامل محدد رئيسي، يبدو أن تشكيل تجمُّع اقتصادي أكبر (وربما أكثر ازدهاراً) قد لا يجلب منافع بالضرورة، وبخاصة من حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ما لم تُتح الظروف الاقتصادية المواتية والأطر السياساتية التمكينية.

٦٣- فأما من حيث الأسس الاقتصادية، فيتمثل السؤال الأكبر في تحديد مدى إسهام العمل الاستباقي على تحرير الاستثمار بين الدول الأعضاء المشاركة في عملية التكامل الإقليمي إسهاماً مباشراً في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تحديد ما إذا كانت هذه التدفقات تزداد (على نحو غير مباشر) من جراء الفرص التي يتيحها توسيع نطاق السوق للشركات عبر الوطنية كي تقدم خدماتها لمنطقة برمتها (وتستمد مواردها منها) نتيجة للتكامل التجاري في المنطقة. وكما يرد في إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، يُعتبر تعزيز التكامل التجاري على المستوى الإقليمي عاملاً رئيسياً في تشجيع الاستثمار (المبدأ التوجيهي المتعلق بالسياسات الوطنية ٣-١-١ (السياسات التجارية) من المبادئ التوجيهية الواردة في إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة)*. ويمكن الذهاب إلى حد أبعد وطرح سؤال بشأن إمكانية حدوث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة بعينها لا تُبذل فيها جهود لتحقيق الإقليمية وحجم هذا التدفق وأسبابه. وبالإضافة إلى ذلك، من المناسب أيضاً التساؤل عن مدى تسبب جهود التكامل الإقليمي في وجود عقبات إضافية غير مقصودة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل ما قد يترتب على جهود التكامل الإقليمي من أعباء إدارية غير ضرورية، وبيروقراطية، وتنظيم مفرط).

٦٤- وأما من حيث الأطر السياساتية التمكينية، فيتعلق السؤال الحاسم بمعرفة ما إذا كانت جهود التكامل الإقليمي مناسبة ومجدية، ومن ثم تشمل بالكامل عملية تحرير الاستثمار الأساسية وتنسيق سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فذلك يتطلب وجود

* UNCTAD (2012). *World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies*.

سياسات استثمار متجانسة ومتناسقة. وكما سبق بيانه في إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، لا بد من اتباع نُهج سياساتية متسقة في عدد من المجالات لضمان إسهام الاستثمار في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية. وتضاعف جهود التكامل الإقليمي التحديات التي تعترض هذا المسعى. ولا يقتصر ذلك على ضرورة اتساق سياسات الاستثمار المحلية بين جميع أطراف المجموعة الإقليمية المعنية وبما يتماشى مع سياسات الاستثمار الإقليمية والسياسات المتبعة في مجالات أخرى، مثل التجارة والمنافسة والبيئة؛ بل يرتبط أيضاً بالبعد السياساتي للتوازن الذي يود البلد تحقيقه بين تنسيق السياسات إقليمياً وحق هذا البلد في التنظيم لأغراض المصلحة العامة.

٦٥- وثمة مسألة أخرى تتعلق بتحديد ما إذا كانت عضوية منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تؤثر تأثيراً إيجابياً في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيض ملموس للمخاطر، وما يمكن أن يفضي إليه من أثر في المستثمرين المحتملين. فبالانضمام إلى منظمة إقليمية كبرى للتكامل الاقتصادي، يمكن أن يطمئن البلد المستثمرين بأن إصلاحاته السياساتية لا رجعة فيها، فتتعزز ثقة المستثمرين المحتملين.

٦٦- وفي ضوء ما تقدم، يمكن للخبراء بحث الأسئلة التالية:

- هل الإطار المفاهيمي المقترح في هذا المذكرة كافٍ وسليم؟ وكيف يمكن تطبيقه على أرض الواقع؟
- كيف يمكن الحصول على بيانات (أفضل) لإجراء تقييم دوري لتأثير التكامل الإقليمي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه؟ وكيف يستطيع الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية المساعدة في هذا الصدد؟
- ما هي السبل والوسائل التي يمكن اتباعها لتقييم تأثير التكامل الاقتصادي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وما هي أوجه ضعفها وقوتها؟ وكيف يمكن إثبات السيناريوهات العكسية؟
- ما هي الظروف التي تجعل التكامل الإقليمي في مجال التجارة يؤدي إلى مزايا أيضاً في مجال الاستثمار؟ وما هي المخاطر القائمة في هذا الصدد؟ وما هي أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار التي ينبغي إدراجها في اتفاقات التكامل الإقليمي وكيف يمكن ضمان كُلٍّ متناسق في هذا الصدد؟
- ما هي الآثار المترتبة في التكامل الإقليمي على الدور المتزايد للعلاقة بين التجارة والاستثمار ولسلاسل القيمة العالمية؟ وكيف يمكن مواصلة تعزيز التكامل الإقليمي من حيث تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية والتجمعات الصناعية عبر الحدود؟ وما هي الأدوات السياساتية المنطبقة في هذا الصدد، وما هي أوجه ضعفها وقوتها؟

- ما هي الجوانب التي ينبغي أخذها في الحسبان لكي تدعم الإقليمية وسلاسل القيمة الإقليمية مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية – قدر المبتغى – وزيادة المزايا الإنمائية المتصلة بذلك إلى أقصى حد (مع تخفيض التكاليف والمخاطر إلى أدنى حد)؟
- كيف يمكن ضمان اتساق السياسات على مستوى التدابير القطرية المتعلقة بالتجارة والاستثمار، بين الفصل المتعلق بالاستثمار (لدى منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية) واتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى، وبين سياسات الاستثمار والسياسات الأخرى؟
- كيف يمكن ضمان التوازن المناسب بين اتساق السياسات وتنسيقها على المستوى الإقليمي وحق البلد في التنظيم لأغراض المصلحة العامة؟ وما هي الآليات المؤسسية اللازمة في هذا الصدد؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها والإجراءات التي ينبغي تجنبها في هذا الصدد؟ وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من الأعمال المنجزة، بما فيها هذه المذكرة؟ وما هي الجوانب التي يلزم توضيحها؟ وما هو برنامج البحوث المؤسساتية الذي ينبغي تناوله مستقبلاً، في هذا الصدد، ومراعاةً لما تقدم؟
- ما هي الآليات التي يمكن إنشاؤها أو تكييفها على المستوى المتعدد الأطراف لتيسير تبادل الخبرات والدروس المستخلصة بين المجموعات الإقليمية؟